

عشر مزايا لنبراس الساري إلى رياض البخاري لمحدث العصر شيخ الحديث مولانا محمد يونس الجوفوري

بقلم يوسف شبير أحمد البريطاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلوة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله الأمين، قائد الغر المحجلين، وعلى آله الطاهرين الطيبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد طلب مني محبنا المكرم فضيلة شيخنا ومولانا محمد أيوب السورقي حفظه الله ورعاه أن أعرب مقالتي بالإنكليزية التي ذكرت فيها عشر مزايا لنبراس الساري إلى رياض البخاري لمحدث العصر شيخنا أمير المؤمنين في الحديث مولانا محمد يونس الجوفوري رحمه الله تعالى. والحق أنه لا يمكن إحصاء مزايا هذا الشرح في بعض النقاط، فإنه رحمه الله اعتنى بالحديث الشريف اعتناءً بالغاً طول حياته، ودرس صحيح البخاري من سنة ١٣٨٨هـ إلى نهاية ١٤٣٨هـ خمسين مرة في الدروس الرسمية بجامعة مظاهر العلوم سهارنפור الهند، ودرسه في الخارج في سهارنפור وفي الحرمين الشريفين مرارا. واستخلفه الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي في حياته سنة ١٣٨٨هـ وأسند إليه تدريس الصحيح مع أن بعض مشايخه كانوا أحياء لما رأى براعته وتقدمه في علوم الحديث، فقام به الشيخ أحسن قيام إلى أن توفي رحمه الله. ومن العجيب أن الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي أرسل إليه ورقة في سنة ١٣٨٧هـ وأمره أن يقرأها بعد مرور أربعين سنة، وإذا فيها: 'بارك الله في حياتك، وجعلك مشتغلا معنيا بالأمر الميمونة المباركة إلى فترة أطول، وحينما تبلغ السابعة والأربعين من تدريسك ستتقدم علي وتسبقي'.

وحكى الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي بعض آراء تلميذه الشيخ الجوفوري في الأبواب والتراجم (١: ٢٦٨ و ١: ٤١٩ و ٦: ٧٨٨) وحاشية لامع الدراري (١٠: ٣١٩)، وكان يراجع في التحقيقات الحديثية والمسائل العلمية، كما كان الشيخ أبو الحسن علي الندوي والشيخ أبرار الحق الهردوي والمفتي محمود حسن الججوهي والشيخ عبد الحلیم الجوفوري ومولانا سعيد أحمد خان ومولانا عبد الجبار الأعظمي وغيرهم يراجعونه كما لا يخفى على من طالع المجلدين الأولين من اليواقيت الغالية، وهذا دليل على تبحر علمه وعلو مكانه عند مشايخه وأقرانه.

واعتنى شيخنا رحمه الله تعالى بصحيح البخاري اعتناءً بالغاً لا يوجد له نظير، كان أعلم الناس بغوامض الصحيح ودقائقه، وكان يتكلم بلسان البخاري من غير تعصب ولا تحيز، كأن الإمام البخاري حاضر يتكلم، ولا عجب، لأن حياته دارت حول الصحيح، حتى شهد له غير واحد من كبار أهل الفن بأنه أصبح لسان الإمام المؤلف في هذا الزمن، وعلى الرغم من تجربته العميقة في تدريس الصحيح وعلو كعبه في استخراج مسأله لم يرض رضي الله عنه بالتأليف في هذا المجال من شدة تواضعه حتى ألح عليه بعض تلاميذه، فبدأ جمع تعليقاته على الصحيح في السنوات الأخيرة وبدأ يرتبها، وهذه التعليقات ليست بتعليقات وحواش فحسب، إنما هي الجواهر والدرر.

وهكذا بعد جهود الشيخ رحمه الله وكذا جهود بعض تلاميذه - لا سيما محبنا الشيخ محمد أيوب السورقي - تم نشر الجزء الأول من شرحه على الصحيح المسمى بنبراس الساري إلى رياض البخاري، واليك بعض مزاياه وخصائصه:

الأولى: إن هذا الشرح يمتاز عن كثير من الشروح من ناحية الوصول إلى غرض الإمام البخاري وكشف غوامض تراجمه بكيفية خاصة وشأن منفرد، بحيث تتضح تراجم الصحيح وأسلوب استنباط الإمام من غير تكلف ولا تعسف. وذلك أن الشارح ينقل إفادات الشراح السابقين كالمهلب وابن بطال وابن المنير وابن رجب والكرماني وابن حجر والعيني والقسطلاني وولي الله الدهلوي وكذا الشراح المتأخرين

كرشيد أحمد الجنجوهي وشيخ الهند محمود حسن الديوندي وأور شاه الكشميري ومحمد زكريا الكاندهلوي وغيرهم، وبعد نقل إفاداتهم بعبارة وجيزة وتعبيرات جامعة وترتيب بديع يناقشها مناقشة نقدية.

فتارة يوافق جماعة من الشراح ويبين وجه الموافقة، كما وافق الحافظ ابن حجر في 'باب ما ذكر في ذهاب موسى إلى الحضرة' بعد ما ذكر أربع أقوال في غرض الترجمة (ص ٣٢٨)، وكما وافق ابن بطلال ومن تبعه في 'باب البول قائماً وقاعداً' (ص ٥٣٨).

وتارة لا يوافق الشراح بل يبين رأيه ويوضح توجيهه، كما قال في غرض الباب الأول (ص ٣٣): غرضه من الترجمة إثبات نبوة النبي صلى الله عليه وسلم، وأراد بالكيفية جميع حاله صلى الله عليه وسلم صفة وزمانا ومكانا، انتهى. وهكذا قال في شرح 'باب التبرز في البيوت' (ص ٤٤٥) بعد ذكر كلام الحافظ ابن حجر والشيخ زكريا الكاندهلوي: قلت: هذا التقرير وتقرير الحافظ ابن حجر يقتضيان أن هذه الترجمة أيضا تتعلق بالنساء كالسابقة، والذي يظهر لي أن هذه الترجمة عامة، ولذلك لم يقيد المصنف بالنساء، انتهى. وهكذا تراه يتكلم بلسان البخاري في عدة مواضع (ص ١٣٣ و ٢٣٥ و ٤٣٤ و ٥٥١) حيث سكت الشراح أو ذكروا أغراضا أخرى.

وفي الحقيقة هذه ثمرة فضل الله تعالى على الشيخ، الذي وفقه لقراءة الصحيح بنظر البخاري لا من نظر أي شارح أو موقف فقهي كما سمعته يقول. ومما يدل عليه أنه قال في شرح 'باب من لم ير الضوء إلا من المخرجين القبل والدبر' (ص ٤٧٥): فأما الشراح الشافعية فيقررون الباب على وفق مذاهبهم، فظن الكرمانى (٣: ١٣) وتبعه الحافظ ابن حجر والقسطلاني (١: ٢٥٨) والزين زكريا أن المؤلف إنما ذكر في هذا الباب الخارج من السبيلين لا غيره، وأن الاستثناء مفرغ، والمعنى من لم ير الضوء من مخرج من مخارج البدن إلا من المخرجين. وفيه إشكال ظاهر، فإنه لو كان مقصود المؤلف لاقتصر على ذكر نقض الخارج منها وعلى عدم نقض الخارج من غيرها، ولكنه لم يقتصر، بل ذكر غير الخارج وأنه غير ناقض كالضحك وخلع الخف وغيرها مما هو ناقض عند بعض الأئمة، فالصواب أنه حصر النقض في الخارج من السبيلين، وأما غيره فلا يراه ناقضا سواء كان خارجا أو غير خارج، انتهى.

وقد منّ الله تعالى علي ووفقي لتدريس الصحيح منذ بضع سنوات، فوجدت في مواضع كثيرة - مع قلة علمي - أن توجيهات شيخنا وإدراكاته لتوضيح غرض الإمام البخاري أشفى وأقوى^١، لا تكاد تجدها في الشروح المتداولة القديمة والحديثة بالعربية والأردية. وهكذا سمعت بعض مشايخي يقولون. والغرض أن جهود الشيخ وتعمق نظره وإمعان فكره في تراجم الصحيح تستحق الذكر والشكر، وهي ثروة عظيمة للأمة الإسلامية.

الثانية: إن شيخنا لم يكتف على فتح الباري وعمدة القاري وإرشاد الساري وغيرها من الشروح المتداولة، بل استفاد من مجموعة واسعة من المراجع الأساسية والثانوية في علوم الحديث والفقه والتاريخ واللغة والتفسير وغيرها. والحقيقة أن هذا الشرح موسوعه يشمل على النقول والإشارات مع أرقام الصفحات المدرجة من مئات الكتب، ومعظم هذا قبل عهد النت والكمبيوتر. سمعت شيخنا يقول لشيخنا شيخ الإسلام المفتي محمد تقي العثماني: ما طبع كتاب فيه مسألة حديثة إلا وقد طالعت. وقال أيضا: طالعت مسند عائشة في مسند الإمام أحمد بن حنبل أربع مرات للبحث عن كلمة في الحديث: 'وجعلت قرّة عيني في الصلاة' (وراجع اليواقيت الغالية ١: ٤٠٧).

ومن الجدير بالذكر أن استفادة الشيخ ما انحصرت على كتب المتقدمين أو على الكتب العربية. فمثلا (ص ٧٩) نقل تحقيق العلامة حميد الله من 'خطبات بهاولبور' بالأردية معربا ضمن شرح لفظ 'ناموس'. وهكذا نقل في هذا المجلد إفادات العلامة محمود باشا الفلكي (ص

^١ وما وجدت في الصحيح إلا ترجمة واحدة لم يصرح الشيخ بغرض الإمام البخاري حسب ما ظهر للعبد الضعيف، وهي 'باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء جدار أو نحوه'. ظاهره أن الإمام يجوز استدبار القبلة مطلقا واستقبالها في البناء وعند السواتر لا في الصحراء. ثم أخبرني السيد الوالد المفتي شبير أحمد بعد الفحص أن الشيخ إدريس الكاندهلوي ذكره محتملا في تحفة القاري (٢: ١٥٥). ولم يقدر لي أن أسأل شيخنا عن هذا، وكان أمر الله قدرا مقدورا.

٤٢٩) وشيخ المشايخ الشاه وصي الله (ص ٥٢) والشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ص ٤٢٩) والشيخ أبي الحسن علي الندوي (ص ٩٢ و ٩٦) وشيخ الإسلام حسين أحمد المدني (ص ٥٧) والعلامة شبير أحمد العثماني (ص ١٧٤ و ١٧٥) وغيرهم. بل استفاد شيخنا من معاصريه أيضاً، وسيرى القارئ إفادات الشيخ يوسف القرضاوي والمفتي محمد تقي العثماني في بعض المواضع من المجلدات القادمة. ومنهج الشيخ منهج علمي وكان منصفاً جداً، لم يمنعه من الاستفادة اختلاف في الفقه أو الفكر. ومن هذا القبيل أنه استفاد من تأليفات الشيخ ناصر الدين الألباني ولقبه بالعلامة والمحقق والمحدث (انظر اليواقيت الغالية ١: ٣٦٣ و ٣٧٢ و ٣: ٣٢١) مع أنه ناقش بعض تحقیقاته (١: ٣٦٣ و ٤: ٣٢٢) وتعبه في نقده على صحيح مسلم وتقسيمه للصحيح والضعيف. ومن هذا القبيل أنه نقل كلام الشيخ محي الدين بن عربي من فتوحاته في هذا المجلد (ص ٦٥ و ١٩١) مع أنه كان ينكر عليه شديداً ويضلله في السنوات الأخيرة، غير أنه أبهم اسمه في هذا الشرح، لكنه لقبه بالشيخ الأكبر وبالعارف ونقل كلامه من كتبه مباشرة في اليواقيت الغالية (٢: ١٣٠ و ٤٠٩ و ١: ١٩١ و ٤١٥ و ٤٣٥). وبالجملة كان شيخنا يستفيد من كتب الذين وافقهم أو اختلف معهم في الأصول أو الفروع وكان يناقش ويرجح مع الإنصاف كما كان دأب مشايخنا الكرام.

الثالثة: إن شيخنا لم يعتمد على المراجع الثانوية بل اهتم بالرجوع إلى المصادر الأساسية، فلو ذكر الحافظ ابن حجر عن القاضي عياض شيئاً مثلاً لم يكن ينقله فحسب بل يتبع كلام القاضي في مشارق الأنوار أو الشفا أو إكمال المعلم أو غيرها. وهكذا لو نُسب الحديث إلى مصدر أساسي لا يعتمد عليه بل يسعى في البحث عنه. وبفضل هذا الاهتمام نبه على الخطأ في العزو مراراً، كما قال (ص ٦٣): أما رؤية الضوء فحاء في حديث ابن عباس عند مسلم (٢: ٢٦١)، وتفرد بإخراجه كما صرح به الحميدي في الجمع بين الصحيحين، ووهم صاحب المشكاة (ص ٥٢١) فرغم أنه متفق عليه، انتهى. وكما نبه (ص ٦٧) على تسامح الحافظ ابن حجر في العزو الناقص إلى العلامة الطيبي.

وهكذا قال (ص ١٥٣) في بحث الحدود وعدم كونها كفارة واشتراط التوبة عند بعضهم: قال الحافظ ابن حجر (١: ٦٨): وهو قول للمعتزلة، قال: ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة. قلت: الحكاية عن الإمام ابن حزم وهم، فإنه صرح في المحلى (١١: ١٢٤) أن الحدود كفارة، انتهى. وهكذا قال (ص ٤٧٠) في بيان حكم فضلات النبي صلى الله عليه وسلم: وأما سائر فضلاته كالبول والدم والعدرة فحكى العيني عن أبي حنيفة طهارتها. وقال بعد أسطر: ولكن ما نقله العيني عن أبي حنيفة فوهم من العيني، فإني لم أجد لهذه المسألة ذكراً في كتب محمد بن الحسن: الموطأ والآثار والحجة والمبسوط والجامعين والسير الكبير والزيادات، ولا ذكره الطحاوي في المعاني والمشكل والمختصر وأحكام القرآن واختلاف العلماء، وليس هو في المتون المعتبرة كالقدوري والكنز والنافع والوقاية والمختار والتحفة والبدائع والهداية وغيرها، انتهى^٢. وهكذا قال (ص ٨٥) في تحقيق لغوي لاسم 'عبدان': وقول الكشميري هذا غير مبني على التحقيق، والسبب في ذلك عدم وجود الكتب في ذلك الزمان. وقوله الأول كأنه مبني على ما ذكر عن محمد بن طاهر، وقوله الثاني ملخص مما ذكر عن ابن الصلاح، انتهى. وهكذا قال (١: ٢٢٨) تحت الأثر 'وقال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول إيماني على إيمان جبريل وميكائيل': هذا الأثر وصله البخاري في تاريخه (٣: ١٣٧) تاماً بهذا اللفظ. وقال بعد أسطر: ولم يستحضر ابن رجب (١: ١٨٠) هذا الإسناد فتعجب من إيراد البخاري إياه بصيغة الجزم، انتهى. وهكذا تراه يناقش آراء شيخه مولانا محمد زكريا الكاندهلوي، قال مثلاً (ص ٢٠) في بحث ترك البخاري الحمد في افتتاح الكتاب: والجواب الحادي عشر أنه صنف كتب الجامع كالإيمان والعلم مثلاً في صورة أجزاء وكراريس منفردة، ثم جمعت ولم يتفق له كتابة الحمد، قال شيخنا زكريا: هذا التوجيه سمعته من الإمام البخاري في المنام. قلت: وفيه نظر، فإن الشيخ يقول: إن البخاري فرغ من تأليف الجامع سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وعلى هذا بقي

^٢ ثم رأيت العلامة يبري زاده قال في عمدة ذوي البصائر (١: ٤٤٠): قال العلامة العيني في شرحه للبخاري: أبوحنيفة قال بطهارة بوله وسائر فضلاته صلى الله عليه وسلم، ولم أر أحداً من فقهاءنا من ذكره، انتهى.

البخاري بعد تأليفه وتكميله ثلاثا وعشرين عاما، فإنه توفي سنة ست وخمسين ومائتين، وكان الناس يقرؤون عليه كتابه هذا وهو أيضا يسمعونهم، وقد سمع عنه الفريري على قول الكلاباذي مرتين، مرة سنة ثمان وأربعين، وأخرى سنة اثنتين وخمسين، انتهى.

فهذه بعض الأمثلة التي تدل على أن هذا الشرح فريد بديع يضيف إلى الشروح المتداولة، لا يعتمد الشارح على ما نُقل فحسب وإن كان الناقل إماما عبقريا كابن حجر أو النووي أو ابن تيمية، بل يفتش ويناقش ويحقق ويدقق. هذا والتنبيه على الخطأ أو الاختلاف في الرأي ليس فيه تنقيص لأحد بل هو عين أداء الأمانة ومقتضى حب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وليست العصمة إلا لله ولرسوله. سمعت شيخنا يقول: قد يقع الخطأ مني أيضا. وقال: أنا أختلف مع الحافظ ابن حجر لكلي أتأدب معه واستفدت منه كثيرا، وسمعته يقول غير مرة: هو عمنا ومحسننا وهو رجل عظيم.

الرابعة: كان شيخنا رحمه الله تعالى فائزا على مرتبة عظيمة من الولاية والإحسان والمعرفة والسلوك، فنقل في بعض المواضع من الشرح إشارات مشايخ التصوف، كما قال (ص ٩٨): قال الشيخ العارف الكبير عبد القادر الجيلاني في مواعظه (ص ٥٥٧): إن أبا كبشة كان متعبدا يتعبد بحراء، ثم خلفه النبي صلى الله عليه وسلم، انتهى. وهكذا نقل من فتوحات الشيخ محي الدين بن عربي في موضعين (ص ٦٥ و ١٩١) كما تقدم. لكنه لم يتردد في النقد على بعض النظريات الصوفية الباطلة وتأويلاتهم الفاسدة، كما قال (ص ٧٧) تحت قول النبي صلى الله عليه وسلم 'خشيت على نفسي': وهكذا قول من قال من الصوفية أنه صلى الله عليه وسلم لما لقي جبريل انكشفت له حقيقته فهماها، كلام صوفي لا يوافق ما ورد في القصة، انتهى. وهكذا تعقب (ص ٢٤٧) على بعض غلاة الصوفية الذين حملوا قول النبي صلى الله عليه وسلم 'فإن لم تكن تراه فإنه يراك' على المحو والفناء، واستأنس بتحقيق العلامة التاج السبكي الذي قال: إنه تحريف، وبسط فيه الكلام.

الخامسة: استفاد شيخنا من الكتب التي طبعت حديثا ونقل منها، كرياضة المتعلمين للإمام الحافظ ابن السني الذي طبع سنة ١٤٣٦هـ لأول مرة، نقل منه شيخنا في شرح كتاب العلم (ص ٣٤٤ و ٣٤٩ و ٣٧٢). قال (ص ٣٤٤) في شرح باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس: قال ابن السني (ص ١٤٤): يجوز الجواب بالإشارة لمن يفهم، وذكر الكلام.

السادسة: كان لدى الشيخ عدة نسخ مطبوعة وخطية لصحيح البخاري وكان يستخدمها لحل غوامض الصحيح والتطبيق بين النسخ، وهذا واضح من بحث الاختصار في أول حديث الصحيح، قال (ص ٥٠): ولكني وجدته في النسخة التي كتبها الشيخ إسماعيل بن علي بن محمد البقاعي تاما، وهو قريب العصر من الحافظ ابن حجر، انتهى. ثم ذكر أن الحافظ لقيه ومدح نسخته للجامع، ثم ذكر دليلين في ثبوته تاما. ولعلك لا تجد هذا التفصيل في مقام غير هذا فاحفظ، لأن الشراح ذكروا توجيهات عديدة لإيراد البخاري هذا الحديث هنا مختصرا وفي ستة مواضع أخرى كاملا، ولخصها شيخنا أيضا لكنه رجع نسخة البقاعي. ولترجمة البقاعي راجع الإنباء (٢: ٢٧٣) والضوء اللامع (٢: ٣٠٣). وهكذا استدلل الشيخ في موضع آخر (ص ٣٤١) بما لم يرد في النسخة السلطانية.

السابعة: ومن مزايا هذا الشرح أنه جامع بين ترتيب بديع وتعبير بسيط وكلام جامع، مع الاستقراء والتعمق والإحاطة بجميع جوانب البحوث، وعادة شيخنا أنه يلخص ويختصر ويوجز ويقتصر، يسهل به إدراك غوامض الصحيح ودقائقه. وأثناء قراءة هذا الشرح تشعر بأنك تقرأ كتابا من زمن الحافظ ابن حجر والحافظ ابن كثير، فإنه جرى على أسلوب المتقدمين في التعبير والتحقيق والتنقيح، ومعظم مأخذه هي كتب المتقدمين، غير أنه استفاد من كتب المتأخرين والمعاصرين كما تقدم. وتعقب في موضع (ص ٤٤) على بروكلمان ومن سلك مسلكه من المستشرقين. قال: هذا الحديث باعتبار متنه واحد، ولكن لتعدد طرقه يُجعل سبعة عند المصنف، فإن المحدثين يجعلون كل طريق حديثا برأسه لتحمل المشتقة في كل طريق، وليس معناه أن المحدثين زادوا في الأحاديث كما زعم بروكلمان ومن سلك مسلكه من المستشرقين، انتهى.

الثامنة: لقد أعطى الله سبحانه شيخنا نظرا عميقا وفهما واسعا في علوم القرآن والسنة النبوية لا سيما علوم الحديث، فقل في عصرنا من تبحر كمثل في علل الحديث وأصوله وروايته ودرايته وغريبه ورجاله، ويدل عليه هذا الشرح النفيس. فنبه في موضع (ص ٣٤) في ترجمة الحميدي على السقط من الكاتب أو الطابع في تهذيب التهذيب. كما أنه (ص ٢٩٨) وافق ابن الجوزي في عدم ثبوت حديث ولم يوافق تعقب السيوطي عليه. وفي موضع (ص ٣٦٥) ذكر أساء اثنين وأربعين نفسا الذين رووا حديث انتزاع العلم عن هشام بن عروة وذكر مخرجها كلها مع رقم الصفحة موجزا.

التاسعة: كان شيخنا رحمه الله تعالى يتبع مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لكنه رجع مذهب الإمام البخاري أو أحد المذاهب الأخرى في كثير من المسائل على أساس الأدلة. سمعت شيخنا يقول: يجب علي أن أتبع ما رجع عندي فيني أسئل عنه يوم القيامة. والأمر كما قال، فإن من فاز على أعلى مراتب التحقيق يجب عليه أن يقلد ما رجع عنده، ولا يخرج به عن ربة التقليد. قال إمامنا العلامة عبد الحي اللكنوي في الفوائد البهية (ص ١١٦): ويعلم أيضا أن الحنفي لو ترك في مسألة مذهب إمامه لقوة دليل خلافه لا يخرج به عن ربة التقليد، بل هو عين التقليد في صورة ترك التقليد. ألا ترى أن عصام بن يوسف ترك مذهب أبي حنيفة في عدم الرفع، ومع ذلك هو معدود في الحنفية. ويؤيده ما حكاه أصحاب الفتاوى المعتمدة من أصحابنا من تقليد أبي يوسف يوما الشافعي في طهارة القلتين. وإلى الله المشتكى من جملة زماننا حيث يطعنون على من ترك تقليد إمامه في مسألة واحدة لقوة دليلها ويخرجونه عن جماعة مقلديه، ولا عجب منهم فإنهم من العوام، إنما العجب ممن يتشبه بالعلماء، ويمشي مشيهم كالأنعام، انتهى. وقال شيخنا شيخ الإسلام المفتي محمد تقي العثماني في أصول الإفتاء وآدابه (ص ٦٩): ولكن لا ينافي التمدد بمذهب معين أن يأخذ عالم متبحر له نظر في أدلة الأحكام في مسألة من المسائل قولاً من مذهب آخر لا على أساس التشهي، بل على أساس أدلة قوية ظهرت له، انتهى. ومن يطالع كتب الشيخين المذكورين وكذا كتب مشايخنا كالشاه ولي الله الدهلوي والشيخ رشيد أحمد الجنوهي والعلامة أنور شاه الكشميري والعلامة شبير أحمد العثماني يجد أمثلة عديدة لهذا. وفي الحقيقة هذه نتيجة فكر الشاه ولي الله وأثر الاشتغال بالحديث الشريف في بلاد الهند^٣. ومن الجدير بالذكر أن شيخنا كان يميل إلى جانب الاحتياط عادة كما في اختياره 'أربع في أربع' لمدة الإقامة في السفر، وكان عدوله على أساس الدلائل لا على أساس اليسر فحسب.

وبكل حال سيرى القارئ في المجلدات القادمة مواضع كثيرة ناقش فيها الشيخ دلائل الحنفية مناقشة نقدية كما ناقش دلائل المذاهب الأخرى أيضا. وتوجد بعض الأمثلة في هذا المجلد، كما قال (ص ٢٦٦) في بحث اشتراط النية في الوضوء بعد أن ذكر جوابين من الحنفية: والثالث أن المقصود من الحديث بيان العمل الصحيح والفاقد لا الاشتراط، وهذا جواب ساقط، فالحديث تفيد الاشتراط وبيان العمل الصحيح من الفاسد والمقبول من المردود، فهذا من جوامع الكلم، ولفظ الأعمال ورد عاما فيلزم أن يبقى اللفظ على عمومته، والله أعلم، انتهى. وهكذا ذكر (ص ٥٥١) اثني عشر قولاً للحنفية في مسألة وقوع النجاسة في الماء الراكد وتحديد القليل والكثير، ثم قال: وهذه اثنا عشر قولاً كلها للحنفية ولا يستند أحد منها إلى دليل يرجع إليه، انتهى.

ويزعم بعض الناس أن تبحر الشيخ وخبرته اقتصرتا على علم الحديث. وليس الأمر هكذا كما لا يخفى على من طالع شرح كتاب الوضوء من هذا المجلد، ينقل الشيخ مباشرة من كتب مشايخنا المتقدمين والمتأخرين، وكان شيخنا طالع كتاب الأصل للإمام محمد بن الحسن كاملا،

^٣ وقال الشيخ أشرف علي التهانوي في إمداد الفتاوى (٤: ٤٩٧) وعرب كلامه الشيخ محمد رحمه الله الندوي في أشرف علي التهانوي حكيم الأمة وشيخ مشايخ العصر في الهند (ص ١٥٧): إن ترك المرجوح بعد النظر في الراجح والمرجوح أيضا من وظيفة المجتهد، ولو كان مجتهدا مقيدا، نعم، إذا تبين وتحقق لمقلد محض أنه لا يوجد دليل لمذهبه في مسألة معينة مثلا يجب عليه أن يترك ذلك القول والمذهب ويعمل بالراجح المدعم بالدليل والبرهان، انتهى، ونقل الشيخ محمد رحمه الله الندوي عن الشيخ ظفر أحمد العثماني قال: بل رُجِح قول الإمام الشافعي على قول الحنفية في بعض المسائل، وكُتِب في تلك المواضع أنه لم يوجد حديث في تأييد الحنفية في كتاب من كتب الحديث الموجودة، ومن الممكن وجود حديث في ذلك عند أئمتنا لم تقدر عليه، ففي هذا الحال قول الإمام الشافعي هو القوي، وهو الذي اخترناه، انتهى.

بل سمعت في بعض دروسه التي أقيمت سنة ١٩٩٥م أنه طالع أكثره، وحدثني الوالد حفظه الله أن للشيخ حواش نافعة على رد المختار وشرح عقود رسم المفتي وغيرها من كتب الفقه. وفي هذا الشرح حقق مسألة الوضوء بالنبيذ مفصلا وقال (ص ٥٦٦) في آخر التحقيق: ولكن هذا البحث كله مبني على ثبوت حديث ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ، ولا يثبت كما صرح به أهل الفن، وكما هو ظاهر مما ذكرت فيما تقدم، ولذلك اختار المحققون من الحنفية ترجيح التيمم، وإليه ذهب الطحاوي وقاضيخان وصاحب البحر (١: ١٣٧) وصاحب الدر المختار (١: ١٣٣) والعلامة نوح أفندي وابن عابدين الشامي (١: ١٣٣) كما تقدم، وهو الصواب، انتهى. ويبدو أن له علاقة خاصة مع الفقيه أبي الليث السمرقندي، ففي هذه المجلد نقل أقواله (ص ١١٠ و ٢٣٢ و ٤٤٧ و ٥٦٨) وهكذا يرى القارئ إفادات الفقيه في المجلدات القادمة إن شاء الله تعالى. هذا وللشيخ مناسبة خاصة مع كتاب الأم للإمام الشافعي، ووجه ذلك أن الإمام الشافعي يتكلم في علل الحديث ورجاله ودرجته على دأب المحدثين والناقدين. كذا ذكره الشيخ وقال: علاقتي مع كتب الإمام الشافعي أكثر من كتب الإمام محمد بعشر مرات أو مائة مرة.

ومما يليق بالذكر أن عادة الشيخ من الرجوع إلى كتب الفقهاء المتقدمين والمتأخرين غير منحصر على الفقه الحنفي بل ولا على المذاهب الأربعة. قال (ص ٤٤١) في بحث استقبال القبلة بغائط: والسابع النبي مخصوص بأهل المدينة ومن على سمتهم، وهو قول أبي عوانة صاحب المستخرج على مسلم (١: ١٧٠). هكذا نقل الحافظ ابن حجر هذا المذهب عن أبي عوانة، وهو سهو، بل ذهب أبو عوانة إلى مذهب الجمهور الأئمة الثلاثة وغيرهم. فإنه قال: بيان حظر استقبال القبلة واستدبارها بالغائط والبول والدليل على إباحة استقبالها في البيوت وإيجاب الاستقبال بها شرقا وغربا، انتهى. وهكذا نبه على الأخطاء في العزو في المسائل الفقهية (ص ٥٦٨ و ٤٧٢) وسيرى القارئ المزيد من هذا النوع في المجلدات القادمة إن شاء الله تعالى. وبالجملة يمتاز هذا الشرح من جهة الفقه أيضا بذكر المذاهب والخلافات وتهديتها من الكتب الأساسية وهو دليل على تبحر الشيخ في اختلاف العلماء ومذاهبهم. وهذا هو الذي ذكره الشيخ سليم الله خان في مقدمة كشف الباري (١: ٥٨) إذ ذكر أنه تبع شيخنا عادة في بيان المذاهب الفقهية وشرح الحديث والروايات المكررة وغيرها. ولو ذكر مرتبو كشف الباري اسم شيخنا كلما استفادوا من إفاداته لكان أحسن، فمن بركة العلم أن يضاف إلى قائله.

العاشرة: ومن مزايا هذا المجلد الأول خاصة هي شرح كتاب الإيمان. فإنه لا يخفى أن المسائل والأبحاث المتعلقة بالإيمان والكفر دقيقة، وقد بسطها الشيخ بأسلوب جامع وترتيب نفيس، وهو نافع جدا للطلاب والمدرسين. واستفاد الشيخ من كتب عدد من المحققين مثل الإمام الطحاوي والإمام اللالكائي والإمام البيهقي والحافظ ابن عبد البر والعلامة ابن حزم والعلامة ابن الجوزي وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم. ولا بد في هذا المقام أن أفرد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية وعلاقة شيخنا معه. كان شيخنا يحبه ويمدحه كثيرا، وكان يلقبه بشيخ الإسلام كما كان شيخه مولانا محمد زكريا الكاندهلوي يلقبه به. سمعت شيخنا يقول: الإمام ابن تيمية إمام الدنيا. وقال غير مرة: هو إمام الأنام وشيخ الإسلام. وقال: هو من الحفاظ الكبار. وقال: حصلت هذا العلم - أي علم الحديث - عن العلامة ابن تيمية والحافظ الذهبي والحافظ ابن كثير والحافظ ابن القيم والحافظ ابن عبد الهادي والحافظ ابن رجب والحافظ جمال الدين الزيلعي والحافظ ابن حجر، والحافظ ابن حجر يهاب من الزيلعي لا يزيد عليه شيئا. وقال: الحافظ ابن تيمية له يد طولى في دفع التعارض بين الأحاديث، لم يعرفوا قدر هذا الرجل. وقال أيضا: هذا إمام الدنيا، غواص البحار، يخرج منها الجواهر والدرر، كتابه منهاج السنة متداول بين الأنام، لم يصنف مثله، يعرفه كل أحد، وللتقي السبكي تأليف حول هذا الموضوع، لا يعرفه أحد، ولعله يعرفه بعض الشافعية. وقال: ابن تيمية أعلم وأفقه من ابن حجر، وأما ابن حجر فأعلم منه بطرق الحديث، وأما معنى الحديث فلا يداني ابن تيمية أحد. وقال: حي لابن تيمية طبيعي، لا يزول ولا يزال، وأخالفه في مسائل، ولم أخالفه في الروايات إلا في ثلاث روايات.

ولذلك تجد في هذا المجلد الأول أكثر من عشرين موضعا نقل فيها إفادات الحافظ ابن تيمية رحمه الله لا سيما في كتاب الإيمان. بل قال في موضع (ص ٤٠٢) بعد إيراد كلام ابن القيم من كتاب الروح: وهذا الكلام لخصه الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣: ٢٧٣) من غير عزوه

إلى ابن القيم ولم يرد عليه، وهذا من عادة ابن حجر أنه ينقل من تحقیقات ابن تیمیة وابن قیم من غیر عزو إلیها، وسيأتي الكلام فیہ فی المواضع التي وقفت علیها، انتهى. وسمعت شیخنا يذكر أن الحافظ فعل هكذا لغلبة الأشاعرة فی عهده. وقد جمعت بعض أمثلة عدم العزو فی مقالة لی بالإنكليزية. وحبه لابن تیمیة لا يستلزم به موافقته إياه فی جميع آرائه. وفي سنة ١٤٣٨هـ ذكر شیخنا موقف ابن تیمیة والعلامة ابن أبي العز الحنفي من القدم فی المحدثات وقال: هذه المسألة خطيرة ينبغي الاجتناب عنها. وسمعت شیخنا يقول: غلب على ابن تیمیة إثبات صفات الله تعالى. وهكذا رأيت فی أمالي دروس الشيخ التي ألقىت قبل ثلاثين سنة أن ابن تیمیة رد على المعطلة وبالغ فیہ حتى أوهم بعض كلامه التشبيه. وقد طبعت نبذة من هذه الأمالي بالأردية باسم كتاب التوحيد الرد على الجهمية وغيرهم، راجع (ص ٧١ و ٨١). وهكذا تعقبه فی بعض المسائل كما ذكرتها فی أقوال الجهادة فی شيخ الإسلام ابن تیمیة. ومن الجدير بالذكر أن شیخنا رحمه الله تعالى لم يتزوج، فكان كابن تیمیة من العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج. رحم الله تعالى هؤلاء المشايخ والشراح ووقفنا للاستفادة منهم.

وأخيرا هذا المجلد الأول تزيد صفحاته على خمس مائة وسبعين صفحة، مشتملا على شرح الصحيح من أول الكتاب إلى آخر كتاب الوضوء. أدعو الله تبارك وتعالى أن يبسر تکمیل هذا الشرح النافع، ويجعله فی ميزان حسنات شیخنا المرحوم، ويبارك فی حياة محبنا المكرم الشيخ محمد أبواب السورتي ويجزيه عنا خير الجزاء.

حرره يوسف شبير أحمد عفا الله عنه

خادم الحديث والسنة النبوية بمدينة بليكنبرن بريطانيا

٧ ذي الحجة ١٤٣٨هـ